● أخبار قصيرة

تنفيذ نظام الاستيراد مقابل التصدير لـ٥ مجموعات كبرى من المصدرين

أعلن المدير العام للتعامل مع التزامات التصدير والاستيراد في البنك المركزي: وفقًا للمادة ٨ من قرار عودة العملة التصديرية، سيتم تنفيذ نظام الاستيراد مقابل التصدير لتلبية احتياجات الإنتاج للمصدرين.
وأشار المدير العام للتعامل مع التزامات التصدير والاستيراد في البنك المركزي، في إشارة إلى لائحة عودة العملة الناتجة عن التصدير، قائلاً: في هذه المادة، قسّم المشرّع الصادرات عن قصد إلى فئتين. ووفقًا للبند الأول، يجب على جميع مصدري السلع البتروكيماوية والتكريرية والصلب والمعادن الأساسية والمنتجات النفطية عرض ١٠٠٪ من عملاتهم التصديرية حصريًا على أنظمة البنك المركزي.
وأضاف صالح عسكري: في البند الثاني من المادة ٨، تم التنصيص أيضًا على أن الفئات السلعية الأخرى يمكنها الاستفادة من طرق مختلفة لعودة العملة، بما في ذلك «الاستيراد مقابل التصدير»، مشدداً على ان الاستيراد مقابل التصدير لتلبية احتياجات الإنتاج الخاص بهم، يظل ساري المفعول للمجموعات المشمولة أيضًا.
وأوضح المدير العام للتعامل مع التزامات التصدير والاستيراد في البنك المركزي، أن سبب هذا التقسيم هو الحصة المرتفعة للمجموعات الخمس الرئيسية في توفير العملة للبلاد، قائلاً: أكثر من ٨٠٪ من موارد إيران من العملة الأجنبية يتم توفيرها من خلال صادرات هذه المجموعات.

قرار الحكومة باستيراد ٢٠٠ ألف طن من اللحوم الحمراء

قال رئيس مجلس الموردين للمواشي: إن الحكومة تعتزم حاليًا لتنظيم السوق المحلي، وضع خطة استيراد حوالي ١٣٥ ألف طن من اللحوم المجمدة، و ٧٠ ألف طن من اللحوم الطازجة من العجول والخراف، و ٤٠ ألف طن من المواشي الحية على جدول الأعمال.
وأضاف منصور بوريان: حاولت الحكومة لتأمين اللحوم السيطرة على السوق من خلال استيراد اللحوم المجمدة والمواشي الحية، حيث تم منذ بداية العام حتى الآن استيراد ٧ آلاف رأس من الماشية للذبح من منشأ باكستان وحوالي ٣٠ ألف طن من اللحوم المجمدة إلى البلاد.
وتابع قائلاً: كما أن الحكومة تعتزم حاليًا لتنظيم السوق المحلي، وضع خطة استيراد حوالي ١٣٥ ألف طن من اللحوم المجمدة، و ٧٠ ألف طن من اللحوم الطازجة من العجول والخراف، و ٤٠ ألف طن من المواشي الحية على جدول الأعمال، مما يجعل الإجمالي بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ ألف طن، وهو ما يمكن أن يؤثر تأثيرًا إيجابيًا على السوق.

صادرات إيران النفطية وغير النفطية مرغوبة ومستمرة ولم تنخفض

تحسن الاوضاع في قطاع البنية التحتية بفضل استثمارات الدول الحليفة والصديقة

صرح عضو في مجلس إدارة لجنة البرنامج والميزانية والحسابات بمجلس الشورى الإسلامي: رغم الضغوط السياسية، لا تزال صادرات إيران النفطية وغير النفطية مرغوبة.
وأشار بهروز محبي نجم آبادي، عضو مجلس إدارة لجنة البرنامج والميزانية والحسابات بمجلس الشورى الإسلامي، إلى التطورات السياسية والاقتصادية الأخيرة، قائلاً: رغم الإعلان عن تفعيل آلية الزناد، والضغوط السياسية، وحرب الاثني عشر يوماً المفروضة، لا تزال صادرات البلاد النفطية وغير النفطية مرغوبة ولم تنخفض، وأكد قائلاً: اليوم، لا تقتصر صادرات البلاد النفطية على الاستمرار، بل ستتحسن أيضًا أوضاعنا في قطاع البنية التحتية بفضل استثمارات الدول الحليفة والصديقة.

«إعادة فرض العقوبات» بندقية بلا رصاص

وواصل عضو مجلس إدارة لجنة البرنامج والميزانية توضيحه بشأن آلية الزناد: «إعادة فرض العقوبات» ليست سوى بندقية بلا رصاص، وعلى الرغم من توقيع الاتفاق النووي، لم يلتزم الأوروبيون بالتزاماتهم أبدًا، والعقوبات التي تُقترح اليوم باسم «إعادة فرض العقوبات» هي نفسها التي فُرضت على إيران في السنوات السابقة. وذكّر قائلًا: في الاتفاق النووي، رأينا أن الولايات المتحدة انسحبت من الاتفاق، وأن أوروبا أيضًا لم تف بالتزاماتها، لذلك، فإن تفعيل آلية «سناب باك» ليس إلا أجواءً نفسيةً مُعاديةً لبلادنا. ووفقًا لمُحبي نجم آبادي، فكما طُرح ونُفذ سابقًا تهديد الانسحاب من الاتفاق النووي، بل وحتى الهجوم العسكري على إيران، لم يعد هناك الآن ما يُمكن للغرب استخدامه كتهديد جديد ضد البلاد.

تسلّم عائدات المبيعات بشكل كامل

من جانبه، أكد أكبر رنجبرزاده، عضو لجنة الصناعات والمعادن في مجلس الشورى الإسلامي، أن صادرات النفط الإيرانية متواصلة دون أي نقص، رغم الضغوط السياسية والنفسية المفروضة على البلاد، مشيراً إلى أن إيران تتسلم عائدات هذه المبيعات بشكل كامل. وقال في تصريحات له: إن الارتفاع الأخير في أسعار الصرف ناتج عن عوامل سياسية ونفسية، ولا يستند إلى أي مبرر اقتصادي حقيقي، وأضاف: ان العمل بآلية الزناد لم يؤثر على النشاطات الاقتصادية لإيران، حيث يستمر زبائننا في شراء النفط غير آبهين بضجيج الولايات المتحدة وحلفائها.

الارتفاع الأخير في أسعار الصرف ناتج عن عوامل سياسية ونفسية

«الفقاعة السعرية» لسوق الصرف

وأوضح النائب الإيراني أن ما وصفه بـ«الفقاعة السعرية» التي أصابت سوق الصرف هي ظاهرة مؤقتة، مؤكداً أنها ستتراجع مع انحسار الأجواء السياسية والإعلامية، تماماً كما حدث في مرات سابقة. وحذّر رنجبرزاده المواطنين من الانجرار وراء الأجواء الانفعالية في السوق، أو التسرع في شراء العملات الأجنبية، معتبراً أن ذلك لن يجلب سوى الخسائر، كما شدد على أن أي مضاربة على العملة «استقبال للتضخم»، داعياً الجميع إلى تجنب الوقوع في هذا الفخ. وختم بالقول: إن المستفيد الوحيد من هذه التلاعبات هم "المضاربون والمخلّون بالسوق"، الذين يعملون على خلق غلاء مصطنع لتحقيق مكاسب شخصية، داعياً المواطنين إلى الحذر من الوقوع في شباك هؤلاء.

تنويع مبيعات النفط الخام وزيادة إنتاجه

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لشركة النفط الوطنية الإيرانية NIOC على ضرورة تنويع أساليب بيع النفط وزيادة الإنتاج باستخدام تقنيات جديدة وشركات قائمة على هذه التقنيات. وفي كلمته خلال حفل تنصيب مديري إدارات الشؤون المالية قال الرئيس التنفيذي «حميد بورد» إن توجيهات قيادة البلاد بشأن تنويع أساليب بيع النفط يجب أن تُعتبر بمثابة خارطة طريق لدائرة الشؤون الدولية. وأوضح بورد: أن سوق النفط العالمي يواجه ظروفًا معقدة ومتغيرة، وأن عدم اتباع هذه التوجيهات سيجعل إيران عرضة للخطر، وأعرب عن أمله في أن تتمكن إيران، من خلال جهود زملائه، ليس فقط من تحييد الضغوط الخارجية، بل أيضًا من الحفاظ على حصتها في السوق العالمية وتعزيزها.
كما أكد نائب وزير النفط على ضرورة إدراك العاملين في الشؤون الدولية لواجبهم الوطني، مشيرًا إلى أن نجاح الدائرة بالغ الأهمية للحكومة والبرلمان والبلد بأكمله، وقال: إن العمل في شركة النفط الوطنية الإيرانية يجب أن يهدف إلى خدمة الشعب، وعلى الجميع العمل بفخر «بطل وطني» لأن الأنشطة مهمة واستراتيجية، مشيراً إلى ضرورة تشكيل فريق عمل خاص في قطاع الإنتاج، مضيفًا: أنه يمكن استخراج مليارات البراميل من النفط الموجودة داخل البلاد باستخدام التقنيات الحديثة للمساعدة في توليد الإيرادات.

في إطار تعزيز الدبلوماسية الإقليمية

اجتماع للجنة الخاصة بمتابعة وتنفيذ قرارات المؤتمر الاقتصادي الثالث لبحر قزوين

عُقد اجتماع اللجنة الخاصة بمتابعة وتنفيذ قرارات المؤتمر الاقتصادي الثالث لبحر قزوين، برئاسة كاظم غريب آبادي، معاون الشؤون القانونية والدولية بوزارة الخارجية وممثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية الخاص لشؤون بحر قزوين، وذلك في مقر وزارة الخارجية.
وفي إطار تعزيز الدبلوماسية الإقليمية ومتابعة الاستراتيجيات القائمة على التنمية في مجال بحر قزوين، عُقد اجتماع اللجنة الخاصة بمتابعة وتنفيذ قرارات المؤتمر الاقتصادي الثالث لبحر قزوين، برئاسة كاظم غريب آبادي، معاون الشؤون القانونية والدولية بوزارة الخارجية وممثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية الخاص لشؤون بحر قزوين، وذلك في مقر وزارة الخارجية. وفي هذا الاجتماع التخصصي، حضر المسؤولون المعنيون من وزارات الداخلية، التراث الثقافي والسياحة والحرف اليدوية، الشؤون الاقتصادية والمالية، الطرق وبناء المدن، النفط، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الصناعة والتعدين والتجارة، العلوم والبحوث والتكنولوجيا، وكذلك منظمات حماية البيئة والجمارك ومصائد الأسماك ومحافظة جيلان. وكان محور النقاش الرئيسي هو استعراض سير عملية تنفيذ قرارات المؤتمر الاقتصادي الثالث لبحر قزوين، الذي عُقد في أيام ١٦ و١٧ فبراير ٢٠٢٥، وكذلك توضيح سبل التعاون متعدد الأطراف مع دول ساحل بحر قزوين في مجالات متنوعة مثل الاقتصاد والتجارة، العلم والتكنولوجيا، الثقافة والسياحة، البيئة وإدارة الموارد المائية، الموانئ والملاحة البحرية، مصائد الأسماك، الشؤون الجمركية، الطاقة، الاتصالات، والنقل والترانزيت. وقام المشاركون في هذا الاجتماع بتقديم تقارير تخصصية حول الإجراءات التي تم تنفيذها والتي هي قيد التنفيذ. وفي الختام، شدد معاون وزير الخارجية على ضرورة استمرار التنسيق بين الجهات المختلفة وتعزيز الآليات التنفيذية، وتم الاتفاق على أن تقوم الجهات المعنية، استنادًا إلى قرارات المؤتمر وتعليمات مجلس الوزراء، بتقديم مقترحاتها وخططها العملية لمتابعة وتنفيذ هذه القرارات إلى لجنة متابعة وتنفيذ قرارات المؤتمر الاقتصادي الثالث لبحر قزوين بوزارة الخارجية.

سائقو الشاحنات الإيرانيون يسجلون رقمًا قياسيًا جديدًا في نقل البضائع

بنقل أكثر من ٦ ملايين و ٥٠٠ ألف طن من البضائع خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام على طرق البلاد، تمكن سائقو الشاحنات الايرانيون من تحطيم الأرقام القياسية في عبور البضائع برًا، مما يعد خطوة استراتيجية نحو التحول إلى محطة للتجارة الدولية. وصرح جواد هدايتي، المدير العام لمكتب عبور البضائع والنقل الدولي في منظمة الطرق والنقل البري الايرانية، أنه خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الايراني الجاري «بدأ في ٢١ مارس»، تم نقل أكثر من ٦ ملايين و ٥٦٢ ألف طن من البضائع عبر طرق البلاد.
هذا الحجم الكبير من البضائع هو نتيجة لأكثر من ٢٩٧ ألف رحلة عبور قامت بها الشاحنات والمركبات العاملة في هذا القطاع. ووفقًا لجواد هدايتي، تظهر هذه الإحصائية القدرة العالية للبنى التحتية للنقل في البلاد ودورها الرئيسي في التجارة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، مع نشاط حوالي ٢٥٧٨ شركة في مجال النقل الدولي للبضائع و ٦٤ شركة في مجال نقل الركاب، أصبحت إيران واحدة من الطرق الرئيسية للترانزيت في المنطقة، ومع وجود ٤٠ ألف مركبة نشطة وأكثر من ٥١ ألف سائق محترف، فإن البلاد جاهزة بشكل جيد لاستقبال شحنات الترانزيت. ومع ذلك، فإن بعض التحديات مثل القيود التحتية والإجراءات الإدارية المعقدة، يمكن أن تعيق المزيد من نمو هذه الصناعة، حيث يؤكد الخبراء على ضرورة الاستثمار في تحديث الأسطول وتحسين البنى التحتية. ورغم هذه المشاكل، فإن زيادة حجم عبور البضائع تظهر عزم إيران على التحول إلى مركز إقليمي وأوراسي لعبور البضائع. هذه التطورات لا تساعد فقط في زيادة إيرادات البلاد من العملة الصعبة، بل تؤدي أيضًا إلى خفض التكاليف اللوجستية للتجار المحليين وتعزيز التكامل الاقتصادي مع الدول المجاورة.

نائب وزير الجهاد الزراعي: إنتاج الموز في البلاد وصل إلى نصف الواردات

قال نائب وزير شؤون البستنة في وزارة الجهاد الزراعي، في إشارة إلى إنتاج ٣٤٠ ألف طن من الموز في البلاد: في العام الماضي، تم استيراد ٦٢٢ ألف طن من الموز بقيمة ٧٠٠ مليون دولار إلى البلاد، وتشير الإحصائيات إلى أن الإنتاج المحلي وصل إلى نصف الواردات.
وأعلن وزير الجهاد الزراعي، غلام رضانوري قزلجه، قبل فترة، عن خطة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الفواكه الاستوائية، وخاصة الموز، بنهاية الحكومة الرابعة عشرة؛ وفي هذا الصدد، أعلن محمد مهدي برومندي، نائب وزير البستنة في وزارة الجهاد الزراعي: كان إنتاج الموز في البلاد سابقًا ١٨٠ ألف طن، ولكن مع تخطيط وزارة الجهاد الزراعي، وصل الإنتاج إلى ٣٤٠ ألف طن، مشيراً إلى أنه تم تنفيذ مشروع تجريبي في محافظتي سيستان وبلوشستان وهرمزغان لزيادة الإنتاج لكل وحدة مساحة، وأضاف: من المقرر إضافة ٥٠٠٠ هكتار إلى مساحة زراعة الموز في المحافظتين المذكورتين، بحيث يمكن تلبية جزء كبير من احتياجات البلاد محليًا في السنوات القليلة المقبلة.
وصرح برومندي: في الحكومة الرابعة عشرة، ارتفعت عائدات النقد الأجنبي من تصدير المنتجات البستانية من ٢,٩ مليار دولار إلى ٤,٣ مليار دولار، نتيجةً لتعزيز دبلوماسية وزارة الجهاد الزراعي، وفي هذا الصدد، تم تصدير الحمضيات الإيرانية إلى الصين وأشجار التفاح إلى الفلبين لأول مرة.
وصرّح نائب وزير شؤون البستنة بوزارة الجهاد الزراعي قائلاً: في الحكومة الرابعة عشرة، شهد إنتاج البساتين نموًا بنسبة ٦٪ مقارنةً بالعام السابق، على الرغم من موجات الجفاف غير المسبوقة، والعقوبات، وارتفاع أسعار الصرف، وتأثيرها على المُدخلات الزراعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج.